اليساري
الشعب يريد إسقاط النظام
العدد 16 - تاريخ 01/12/2012

اليساري في الثورة

لم تتوقف المظاهرات، كما تصاعدت حركة المكوّن العسكري للثورة، وكل يوم تنضم بلدة وقرية وحي جديد إلى الثورة؛ ويكاد شمال وشرق سورية أن يخرج عن سيطرة النظام، وفي بقية المدن السورية تتصاعد الثورة دون أن تستطيع السلطة فرض سيطرتها تماماً.

النظام يكذب المرة تلو الأخرى، بخصوص قدرته على حسم "الأزمة"، وكلما أعاد الكذب، توسعت الثورة وهددت وجوده، محاولته تدمير ريف دمشق وأحياء من العاصمة بقصد إخضاع المدينة وريفها بأي شكل أحرزت فشلاً عارماً، حيث باتت الثورة تقترب من فرض سيطرتها على مطار دمشق الدولي؛ وبالتالي انحسرت قدرات النظام ليس في حلب بل وفي العاصمة كذلك.

طبعاً، لا يزال النظام يمتلك وسائل دمار عديدة، وهو سيبقى يستخدمها حتى رحيله، وقد صار يعلم أن سيطرته لم تعد تتجاوز أماكن القوى العسكرية والأمنية، وكل ما عدا ذلك أصبح بيد الشعب، وبيد الثورة، بمعنى أن هذا النظام بات بحكم الأشياء الزائلة، ولنقل أصبحت لعنة التغيير تلاحقه كحقيقة واقعية، ولو تأجلت قليلاً بفعل وسائل الدمار تلك.

إن مجرد تقدم الثورة في حلب أكثر سيعني شيئاً واحداً هو تقدمها في كامل مدن وبلدات سورية، وهو ما سيعنى محاصرة العاصمة مباشرة، فكيف إذا سقطت حلب؟ خوف النظام أصبح في هذه النقطة بالتحديد؛ كثافة الدمار في دمشق متعلقة بالخشية من خروج حلب ومدن الوسط وحصار دمشق، هنا القضية.

يقع على المكون العسكري، وقد والت له جغرافيا الثورة، أن يواليها بدوره، منهياً تعددية مرجعياته، وعاملاً بخطط عسكرية على مستوى سورية، ولا بد له من تطوير خططه نحو حرب عصابات استنزافية ولا سيما في قلب دمشق، وكذلك بقية المدن، التخلص من العفوية والتجريبية في العمل العسكري ضرورة حياة أو موت، للعسكريين وللسوريين بعامة، وللثورة كذلك.

الثورة أحرزت انتصاراتها بقوة الشعب، وهي ستنتصر بقوة الشعب، وإذ كنا متفائلين بقدرة هذا الشعب، فإن على الثائرين استكمال ثورتهم بتطوير كافة الأشكال المدنية وتنظيم أوضاع المدن والبلدات لتتأسس بالفعل سلطة بديلة، وتنظيم العلاقة مع المكون العسكري، بما يؤدي إلى انتصار سريع للثورة.

يقع على اليساريين المنخرطين في الثورة أن ينظموا أنفسهم، كما تفعل كل القوى المجتمعية والسياسية والعسكرية المنضوية فيها، وأن يتخلصوا من عقلية الكتل البائسة، وأن يكونوا بالفعل ثوريين.

هنا دمشق

تتمركز السلطة في دمشق: الثورة تحاصرها، النظام يضيّق الخناق على نفسه بأجهزة أمنية مصونة بفولاذ وإسمنت وبنادق، ولكن الثورة تكاد تحولها إلى سجون للسلطة.

الثورة في التضامن والحجر الأسود والمخيمات الفلسطينية، وبيت سحم وعقربا، وداريا والمعضمية، تراقب جيداً مراكز السلطة تلك، ولكن ظهور تلك الأحياء والبلدات مسنودة لثورة يتصاعد هديرها في كل سورية يرعب النظام، وهو بالكاد يلفظ أنفاسه الأخيرة.

دمشق لم تعد تحت سيطرة النظام، دمشق تخنقه، وهو يتحوّل لمجرد عصابات مافيوية إجرامية، وتنشغل فقط في دفع السقوط عنها، ونهب ما يمكن نهبه.

لم يعد بإمكان النظام أن يسترجع منطقة واحدة في عموم سورية، ودمشق تكاد تخلعه بلا أية عودة.

حول الترويج لثقافة "التمثيل الطائفي"

لم تكن مسألة الطائفية أساسيةً في الثورة، فتأجيجها كان من قِبَل النظام أولاً، وبعض أطراف المعارضة التي لها مصالح ضيقة فيها ثانياً، تسبب في زيادة الحساسيات وحدوث بعض الانتقامات المحدودة على أساس طائفي؛ ولا يبدو أن الثورة انجرت وراء الشعارات الطائفية؛ إذ تمكن نشطاؤها على الأرض وعمومُ الحاضنة الشعبية لها، من ضبط التوجهات الطائفية هنا وهناك، على الرغم من وجود تلك الحساسيات، فالثورة ليست طائفية، وقد تجاوزت مسألة الوقوع في فخها إلى ما هو وطني، يدعو إلى بناء ثقافة المواطنة، وتصويب كل تجاوزات الثورة وفقاً لتلك الثقافة المتنامية.

من الطبيعي وجود الحساسيات الدينية في مجتمع متنوع إثنياً، ولكن من غير الطبيعي ترسيخها عبر نظام قائم على المحاصصة الطائفية، أونظام يراعيها، كالذي يتم طرحه اليوم تحت مسمى "مراعاة تمثيل الأقليات"، فوجود الحساسيات الدينية في المجتمع ليس سبباً ومبرراً لفرض التمثيل الطائفي على الكيانات المعارضة، أو على نظام الحكم القادم، أو على مؤسسات الدولة لاحقاً ولكن العكس صحيح؛ ففرض نظام يراعي المحاصصة الطائفية، هو ما سيعزز الحساسيات الطائفية ويعومها على السطح، كل ذلك طبعاً، على حساب إيجاد حلول للقضايا الهامة والملحة والشائكة الوطنية والداخلية والمعيشية.

هكذا قام نظام البعث بفرض محاصصة طائفية (غير رسمية كون "علمانية" البعث لا تسمح بقوْنَنَتِهَا)، على كل مفاصل مؤسسات الدولة، الإدارية والنقابية وحتى الحزبية، بدلاً من التعيين على أساس الكفاءة والمقدرة، مرسخاً بذلك الحساسيات الدينية؛ وبالمثل تطرح اليوم مسألة مراعاة التمثيل الطائفي في الكثير من الكيانات المعارضة المتوالدة على وقع تقدم الثورة، ويتم الترويج لها عبر وسائل الإعلام، ضمن الحملة المستمرة لتوصيف ما يحدث في سورية بالحرب الأهلية الطائفية، وبأن الثورة إسلامية سنية؛ واللافت الذي ينبغي للعاقل التوقف عنده، أن فكرة مراعاة التمثيل الطائفي في الكيانات المعارضة التي يتم طرحها لتمثيل الشعب السوري، ليست مطلباً أو شرطاً فرضته قوى الثورة في الداخل السوري على الإطلاق، وإنما هي مطلب وشرط خارجي دولي أميركي /أوروبي، للحصول على الاعتراف بالكيانات المعارضة (اشتُرِط التمثيل الطائفي على المجلس الوطني، والآن يُشتَرط على الائتلاف السوري المعارض)؛ من هنا نجد أن فرض ثقافة المحاصصة الطائفية هي مصلحة غربية فحسب، وليست في مصلحة الشعب السوري، فهي ما سيجعل ممثل الشعب السوري، وربما الحكومة الجديدة فيما بعد، لا تلقي بالاً للبرامج والخطط لحل المشكلات العالقة والمعقدة، بما فيها أولوية إسقاط النظام الآن، بقدر ما تلقي بالاً لاختيار أعضائها ومراعاة تمثيل الكيانات المعارضة المتنوعة، والتي ليس لها قاعدة شعبية، والأخذ بعين الاعتبار التمثيل الطائفي، الثورة غير معنية بكل ذلك!!.

المجتمع الدولي لم يقدم شيئاً لدعم الثورة إلى الآن، ويبدو أن تحركه الثقيل أو المتثاقل، تابع لتقدم الثورة بقواها الذاتية، ولا يبدو أن في جعبته ما يقدمه لحسم المعركة ضد النظام، إلا بعضُ الضغوط الدبلوماسية الناعمة، كالاعترافات المترددة بالائتلاف المعارض، وتعيين بعض السفراء؛ ولكنه في الوقت ذاته، يقف متفرجاً على الدمار الذي يحل بالبلاد، ويحيك المخططات والبرامج للانقضاض على الثورة، لحظة انتصارها، أو قبيله؛ وما فرض ثقافة المحاصصة الطائفية إلا واحدة من أجنداته، التي تسهل عليه إبقاء النمط الاقتصادي الريعي التابع له من جهة، وجعل سورية، ذات الموقع الاستراتيجي الهام، ضعيفة وتابعة له سياسياً أيضاً من جهة أخرى؛ أي السيطرة على الثورة لتصب كلياً في مصلحته.

جبهة النصرة... وتجربة تنظيم قاعدة في بلاد الرافدين

كما جرى في العراق يحاول ما يسمى «تنظيم القاعدة» أن يفرض وجوده في سوريا بعد أن فرضت الثورة تراجع سيطرة السلطة على العديد من المناطق. ولقد بدأت تكرر التجربة ذاتها التي فعلتها هناك من خلال اعلان تشكيل «دولة إسلامية».

وإذا كانت قد خاضت الصراع في أفغانستان تحت شعار تحالف الإيمان ضد الإلحاد السوفيتي، وكانت القوة الفعلية التي تديرها الإمبريالية الأميركية عبر باكستان والعربية السعودية، فقد ذهبت إلى العراق تحت حجة الصراع ضد الاحتلال الأميركي لكنها انحكمت لأيديولوجية جعلتها تخوض صراعاً مزدوجاً، ضد الشيعة من جهة كونهم روافض ومارقين، فافتعلت صراعاً طائفياً، ومن جهة أخرى ضد المناطق السنية التي تواجدت فيها، أو التي احتضنتها، حيث عملت كسلطة فعلية، وأخذت بتطبيق أسوأ ما ينقل عن الشريعة، والذي كرسته الوهابية التي هي التبلور الشامل للتخلف الذهني الذي ساد العصور الوسطى، وهو الأمر الذي أجج الصراع الطائفي من جهة، وفرض خروج الشعب العراقي في المناطق الغربية علي «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» والصراع معه، وأفضى كل ذلك إلى إضعاف المقاومة إلى حد كبير.

لقد لمست بعض المناطق في سورية هذه الأمور، وهي مرشحة للتفاقم إذا لم يجر العمل على إنهاء هذه الجبهة قبل أن تثبّت وجودها، وتبدأ الصراع في السياقين آنفي الذكر. فهؤلاء «الجهاديون» يتأسس «وعيهم» انطلاقاً من أن الصراع الأساسي هو الصراع في إطار الدين ومن أجل تطبيق «الدين»، الذي هو نتاج «الدروس الوهابية»، والذي ينطلق من أن الدين في الأرض هو دين الإسلام، وبالتالي فإن من هو ليس بمسلم هو كافر، ثم أن المعركة الرئيسية هي ضد الروافض والمارقين في الدين، وبالتالي يجب تطهير «ديار الإسلام» من هؤلاء كأولوية، ومن ثم أن مهمتهم هي «تطبيق الدين» المؤسس على منظومة أفكار سلفية مغرقة، هي نتاج أفكار العصور الوسطى بعد أن انهارت الإمبراطورية الإسلامية. وبالتالي جر سورية إلى صراع طائفي، والى رفض شعبي يطيح بالثورة.

لهذا لا بد من أن يكون واضحاً أن معركة هؤلاء هي غير معركة الشعب السوري، وهي معركة ضده وليس ضد السلطة، حيث لا يعرف هؤلاء السياسة والصراع السياسي، ما يعرفونه هو الصراع «الديني»، وبالتالي تفجير الصراع الطائفي، وقهر الشعب عبر سلطة متخلفة، لا تعرف الدين ولا تمارس غير القتل.

طبعاً لم يأت هؤلاء دون تحريض، فإذا كانوا أتوا بعد أن فرضت الثورة قوتها، ومن أجل تدمير هذه القوة، فقد لعبت السعودية ودول الخليج دوراً أساسياً في الدفع بهم للقدوم إلى سورية، انطلاقاً من العمل على إفشال الثورة، وهو الهدف الأساس للسلطة السعودية التي تستشعر الخطر من حدوث الثورة لديها، خصوصاً بعد توسّع الثورات في الوطن العربي، وهو الهدف الذي يطغى على «هدف» إسقاط السلطة من أجل اضعاف إيران، لأن الأهم هنا هو استمرار وجود السلطة السعودية.

هذا يفرض العمل على محاصرة هذه الظاهرة، واقتلاعها قبل أن تستفحل، سواء عبر توضيح مخاطرها أو عبر العمل الفعلي على طردها. كما يفرض كشف السياسات السعودية وفضح القوى المعارضة التي «تحج» إلى الرياض، وتترابط مع السلطة فيها دون اكتراث لتلك السياسة الخطرة.

جبهة النصرة خطر إذا استفحلت ولهذا يجب إخراجها وتحريض البيئة التي تتواجد فيها لطردها.

الثورة التي تواجه السلطة من أجل إسقاطها يجب أن تتخلص من كل المعيقات، وتواجه كل الأخطار لكي تتقدم وتنتصر.

كثيرة، في سياق الإعداد لما بعد سقوط النظام؛ فتقدم الجيش الحر وبقية التشكيلات في كامل البلاد، واقتراب السيطرة على مطار دمشق الدولي هو تأكيد جديد وحاسم، بأن هذا النظام ينهي أخر فصول مسرحيته الإجرامية.

من الضرورة، وقد تطور الوضع كثيراً، أن تتكثف المظاهرات المدنية، وأن يُفرض العصيان الشامل، وأن يُضرب التجار بصورة خاصة، وأن تتقدم كافة الفعاليات المدنية، أما التشكيلات العسكرية، فيفترض فيها، أن تعتمد على خطة عسكرية محكمة في كامل الأراضي السورية، بحيث يكون تحرير البلدات من السلطة هو عملهم الوحيد فقط، وأن تُترك البلدات والمدن لمجالس ومدنية ومحلية تسيّر شؤون المواطنين، فمبرر العسكرة هو الدفاع عن الثورة كثورة مدنية؛ حيث أن تطورها نحو السلاح كان من باب الضرورات، وليس من باب أن تصبح العسكرة التي هي جزء أصيل وتطور طبيعي في الثورة، أن تصبح هي الثورة؛ وهو ما يفترض بكل القوى السياسية المعارضة، وكافة تشكيلات الثورة أن تعمل وفقه، وأن يتم حصر مجالات العمل العسكري في مقارعة النظام والاستمرار في تطوير خططها هذه إلى لحظة إسقاط النظام؛ وبعدها يصار إلى دمجه بالجيش وبمختلف مؤسسات الدولة، والابتعاد عن السياسة، وإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

وجود خطاب وطني جامع هو ضرورة حاسمة، وأن يكون خطاباً يتحدث بوضوح شديد عن دولة المستقبل بأنها لكافة السوريين، وأنهم سيمثلون فيها كمواطنين متساوين في الدستور، وستجرى المحاكمات وفق اعتبارات الإجرام أو النهب أو الفساد، ووفق قضاء عادل ومتفق عليه، سواء بما يخص المرحلة الانتقالية، حيث قوانين العدالة الانتقالية، أو ما بعد ذلك.

المجموعات التكفيرية، القليلة العدد والأهمية في الثورة السورية، ستكون من مشكلات الثورة حالما يسقط النظام، وستشكل هي وفرق الشبيحة، التي كانت ملحقة بالنظام، خطراً من حدوث انفلاتات طائفية بغيضة، وهو ما قامت به دائماً، يقع على عاتق الثوار والعسكريين إجراء نقد ومحاصرة وتشهير بالممارسات الطائفية والإجرامية لبعض المجموعات –التكفيرية-، وأن تتبع للمجالس العسكرية أو الجيش الحر، وأن يستغنى عنها كلية في حال رفضت ذلك الانخراط، وإن قيام التشكيلات العسكرية بذلك إضافة لموقف جاد وعقلاني من بقية القوى السياسية، سيعطي اطمئناناً حقيقياً للسوريين، بأن الثورة من أجل الجميع، ولن تنحرف نحو ممارسات إجرامية أو تكفيرية بغيضة، وقولنا هذا من باب التأكيد على وطنية وأخلاقية ومدنية الثورة، وليس من باب الخشية على الثورة من هذه المجموعات الهامشية والمستفيدة من شروط الثورة.

وجود خطاب وطني جامع هو ضرورة حاسمة، وأن يكون خطاباً يتحدث بوضوح شديد عن دولة المستقبل بأنها لكافة السوريين، وأنهم سيمثلون فيها كمواطنين متساوين في الدستور

إمكانية رحيل السلطة لم تعد تُقرأ كاحتمالات ممكنة، بل من زاوية دراسة واقع الصراع، وبالتالي يقع على الثوار البدء بالعمل برؤى وسياسات من يمتلك الدولة المستقبلية، ممارسات الثورة هي حقل الاختبار للسوريين، ولدفعهم للمشاركة في إنهاء الفصل الأخير من التراجيديا السورية، والبدء بالفصل الأول لدولة الثورة والشعب.

من أجل تحرير فلسطين

نريد إسقاط النظام

تساؤلات عن الصراع في قلب الطائفة العلوية!

كَثُر الحديث في الشهور الأخيرة، خصوصاً، عن صراعات في قلب الطائفة العلوية، إثر مرور شهور طويلة على قيام الثورة السورية، وما تبعها من تعقيدات متزايدة. ويبدو الحديث مكثّفاً عن الصراعات داخل العائلات في مدينة الأسد: "القرداحة".

تبدو المشكلة الطائفية المتنامية في الثورة السورية، بسبب العنف الشرس الذي بدأه النظام السوري بالدرجة الأولى، وتراكمات الظلم خلال عقود ماضية التي أيقظت المارد، وكذلك بسبب محاولة استخدام النظام لمجمل الأقليات الطائفية كأدوات لحماية ملكه، وأولها الطائفة العلوية.

الناظر القريب والموضوعي إلى الطائفة العلوية يدرك أنها لا تمثّل كتلة واحدة بالمطلق. هناك قسم من الطائفة انخرط في سلك الأمن والجيش عبر العقود القليلة الماضية منذ مجيء حافظ الأسد إلى السلطة، وذلك لأسباب كثيرة، أولها السبب الاقتصادي، وهؤلاء ليسوا كتلة واحدة أيضاً، خصوصاً أولئك الذين في السلك العسكري منهم، منهم من استغل منصبه أبشع استغلال ومنهم من بقي على فقره حتى اللحظة. والجزء الباقي من الطائفة، وهو جزء لا بأس به، لا علاقة له بهاتين الأداتين اللتين يستخدمها النظام السوري اليوم في حربه ضد الثورة. وهؤلاء كان منهم الكثير من المعارضين قبل الثورة، زجّ بالمئات منهم في السجون، واضطهد عدد أكثر، كما اضطهد غيرهم من السوريين، على طول عقود الاستبداد والقمع، ومنهم من تسلّق سلالم المناصب ومنهم من عَفّ عنها، تماماً كحال بقية طوائف سوريا، وتلك التباينات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية تبدو واضحة اليوم في موقف الطائفة العلوية بالعموم.

كما تبدو المناطق التي تكتنف أغلبية علوية في العاصمة السورية، كحي "الـ 86" وحي "السومرية" و"عش الورور"، أحياء حديثة أساس تكوينها من رجالات الجيش ذوي الرتب المتدنية، وكذلك أزلام رفعت الأسد، كحي "السومرية" مثلاً، أولئك الذين تم جلبهم وتسكينهم في أراضي أهل "المعضمية" في ثمانينيات القرن الماضي، ويتضح للرائي الوضع المزري لهذه الأحياء مدقعة الفقر حتى اليوم، مما يدلّ على واقع التعامل معهم من قبل النظام نفسه كأدوات ليس إلا. لكن تلك الأحياء تضخّمت وازداد ولاؤها للنظام باعتبار أن رجالاته هم أولياء نعمتهم حيث لا عمل آخر لديهم، شبّيحة تلك الأحياء لا يمثّلون الطائفة العلوية بالمطلق.

وبسبب استخدام الطائفة العلوية، وغيرها من أطياف الشعب السوري، كأدوات في يد النظام لقتل أخوتهم من السوريين الثائرين، تكبّدت هذه الطائفة الخسائر الكبيرة والغالية من شبابها وأموالها، وصل في آخر الإحصاءات إلى أكثر من ثلاثين ألفاً! حتى لا تكاد قرية صغيرة في رأس الجبل تخلو من شهداء أتوا محملين إلى أهاليهم باسم حماية الوطن. هذا اللعب القذر ساهم بشكل فاعل في استعداء شرائح الأغلبية السورية ضد الطائفة العلوية، وبالمقابل لم يعمل على حمايتها! بل بالعكس استخدمها بشكل رخيص للغاية.

ثمة فزع هيستيري اليوم في قلب الطائفة العلوية، هذا أمر واضح، للأسباب التي ذكرناها آنفاً، نضيف إليها عدم المحاولات الجدّية من قبل الثورة لطمأنه الطائفة بشكل حقيقي من القادم المجهول والمرعب بالنسبة لها. كذلك بعض التجاوزات هنا وهناك التي ما فتئت تزيد الطين بلّة، خصوصاً حين يقتنع غالبية العلويين بأن الطائفة برمتها ستُعاقب، في حالات من الانتقام الطائفي، على جرائم الشبيحة ونظامهم القاتل.

بيد أن كل هذه الأسباب أدّت إلى زيادة الململة في الطائفة التي تعاني أصلاً من عدم وجود مرجعيات أهلية أو دينية وجاهية فيها، كان من الممكن أن توجهها باتجاهات أكثر عقلانية وأقل تطرفاً وذعراً. فقد تُركت ساحة الطائفة لحُكم الشبيحة أو رجالات النظام، وأقصي كل من قد يشكل خطراً على ملكية النظام للطائفة منذ ثمانينيات القرن الماضي.

هذه الململة أكثر ما تبدّت في سؤال أليم يسأله كل أب أو أم يأتي ابنهم ملفوفاً بعلم النظام: "لماذا يموت أولادنا؟ ومن أجل من؟ وفي سبيل ماذا؟". هذه الأسئلة كفيلة بإشعال ثورة في قلب الطائفة، ولكنها مشفوعة بخوف عميق وتاريخي، هذا ما يجعل انسلاخ الطائفة عن النظام بشكل جماعي، وليس بشكل فردي كما اليوم، صعباً ومعقداً. فالسبب الرئيسي الذي أثار كل ذلك هي ممارسات النظام كما أداؤه منذ بدء الثورة وحتى اليوم، تلك الممارسات التي جرّت الطائفة وورطتها في حرب النظام على شعبه، وخياره الأمني العسكري منذ البدء، وفتحت الباب على حرب أهلية قد تستعر حقيقة في أية لحظة.

لكن كما خرجت الثورة السورية منذ البدء للمطالبة بدولة ديمقراطية حرّة ومدنية يعيش فيها الجميع بسلام وعدالة، كذلك ينبغي التعامل مع الطائفة العلوية باعتبارها مكون أساسي وتاريخي من مكونات المجتمع السوري، وباعتبارها غير مسؤولة عن أفعال نظام الطاغية، حتى لو تم استخدام مجموعات منها أدوات للقتل. فالوقت سيمر وستتخلّص سوريا من الطغاة لتعود كل الأطياف السورية للعيش مع بعضها البعض بسلام بعد زوال هذا الكابوس.

مؤتمراتٌ لإعادة نهب الاقتصاد السوري

ينشغل السوريون في الداخل في تفاصيل معاركهم ضد النظام، وإحصاءِ شهدائِهم، وإغاثةِ مهجَّريهم، ومداواةِ جرحاهم؛ بينما يستغل ذلك مجموعةٌ من المستثمرين السوريين والعرب والأجانب، فيعقدون مؤتمراتهم المتعلقة بإعادة بناء وتأهيل الاقتصاد السوري بعد سقوط النظام؛ يَعتبِر هؤلاء أن اقتصاد دبي الليبرالي الجديد هو مثال متميز وناجح وَجَبَ تقليدُه، واستنساخُ الاقتصاد السوري المستقبلي منه، بحيث يتمكن من جذب الاستثمارات العالمية، ويصبحُ سوقاً لها، خاصة الخليجية والأوروبية.

اقتصاد السوق الحر هو المشكلة..

يبدو ذلك في ظاهره كلاماً براقاً؛ لكنه يتعامى عن جوهر ونتائج اتباع نمط اقتصاد السوق الحر، على الشعب السوري المنهك اقتصادياً بالأصل؛ فاقتصاد الإمارات ليس ناجحاً، كما يزعم القائمون عليه، ولكنه تمكن من تقليل أثر الأزمات الاقتصادية الرأسمالية؛ لأنه يملك ثروة نفطية غطت عجوزات الميزانية، بحيث لم تضطر الحكومة إلى فرض إجراءات التقشف، كما فعلت الدول الأوروبية التي اتبعت النمط الاقتصادي ذاته.

هذا الطرح، عن تقليد النمط الاقتصادي في دبي، يعود بنا إلى "حلم" محافظ حمص السابق "إياد غزال"، الذي خلعته المظاهرات الأولى في حمص؛ المشروع (الحلم) كان يهدف إلى جعل محافظة حمص نسخة ثانية عن دبي، أي بناء الأرضية الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفتح أسواق للمنتوجات الأجنبية، هذا المشروع هو جزء من سياسة الحكومة الاقتصادية، خلال السنوات العشر الأخيرة ما قبل اندلاع الثورة الشعبية، حيث تم تبني نمط اقتصاد السوق الحر، وفرض التحديث الليبرالي الجديد على الاقتصاد السوري تدريجياً، ليتحول إلى اقتصاد ريعي غير منتج؛ ما يجعله رهناً لتقلبات الأسواق الرأسمالية العالمية؛ كل ذلك من أجل استمرار تكديس الأموال لدى النخبة الاقتصادية القديمة منها والمستحدثة، المشاركة في الحكم، والتي تعود فوائد أموالها إلى المراكز الرأسمالية في البنوك الأوروبية المودعة فيها؛ وتُدفع كلف الاستثمار من ميزانية الدولة، التي يقوم 45% منها على الثروة الوطنية (النفط والغاز والسياحة...)؛ ويتكفل النظام الضريبي الذي أثقل كاهل المواطن بالـ55% الباقية؛ وحتى لا تقع الميزانية في العجز نتيجة لسياسة النهب النيوليبرالية، ولمعالجة التضخم الناجّ عن قلة الإنتاجية وخصخصة القطاعات الرابحة (كالاتصالات الخليوية)، تم فرض سياسات التقشف المتتابعة، عبر: رفع الدعم عن المحروقات في العام 2008، وزيادة مستمرة في الضرائب والرسوم المفروضة على الشرائح الأفقر والأوسع من الشعب، ورفع قيم مخالفات السير، ورسوم التعليم، وتخصيص جزء من المقاعد الجامعية العامة للتعليم الموازي، وزيادة مستمرة على الرسوم النقابية، وتراجع الخدمات الصحية، وفرض رسوم سنوية عالية على الموظفين لقاء استمرار الطبابة "المجانية"، والبدء ببيع الشركات الحكومية الخاسرة بفعل النهب والفساد (كشركة حديد حماه)، وحل شركات أخرى (كالكرنك).

الاقتصاد والثورة..

أدت السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، التي بدأ النظام باتباعها تدريجياً منذ العام 2000، إلى تزايد التفاوت الطبقي وانحسار الطبقة الوسطى، وانتشار الفقر، وانحسار فرص العمل لتصل نسبة البطالة قبل الثورة إلى 33%؛ وهذا ما جعل الثورة الشعبية تتسع وتتأصل بقوة، خاصة في المناطق الفقيرة، ويكون أساسها ووقودها الشباب الذي يعاني من انسداد سبل العيش، في ظل سياسات النظام الاقتصادية النيوليبرالية، واستبداده وتضييقه الأمني، الذي يخدم بالضرورة تطبيق سياسات النهب تلك؛ هكذا كانت الآثار الكارثية على الشعب السوري نتيجة فرض اقتصاد السوق الحر جزئياً على الاقتصاد السوري، وللمتابع أن يتخيل، في حال اتبع من جديد النمط الليبرالي الجديد، الذي بدأه النظام، ما سيفرض مستقبلاً على الشعب، الذي أنهك اقتصادياً خلال صراعه المرير مع النظام، من ضرائب وسياسات تقشف إضافية ستمنع الاستقرار الاجتماعي؛ مع استمرار تكديس الأموال من قبل النخبة الاقتصادية الجديدة من المستثمرين؛ إن الـ60 مليار دولار، التي طُلبت لإعادة الإعمار بستة أشهر، ولم تُعلن تفاصيلها، لا يمكن أن تكون هبة مجانية من الدول المانحة؛ وإنما هي مشروطة باتباع النمط الاقتصادي الليبرالي الجديد، الذي سيضاعف مشكلة الفقر والبطالة، ويستمر في تراكم رأس المال لدى النخبة البورجوازية.

إرساء الاستقرار مشروط بتبني نمط اقتصادي منتج ومنضبط كحل وحيد لإعادة بناء اقتصاد قوي يؤمن احتياجات الشعب، الذي ضحى بالكثير، ويحمي أرزاقه من استغلال المتسلقين والانتهازيين. الثورة ستستمر بعد سقوط النظام؛ وبقدر ما ستنظم نفسها وتؤطر طاقاتها وتضع برامجَها وأهدافَها، بقدر ما تشكل قوة ضغط لتحقيق أهدافها وإرساء الاستقرار؛ وهذه مهمة اليسار الثوري المشارك فيها.

رحيل السلطة وتأهب الثورة للدولة

تكرس ضعف السلطة في الأسابيع الأخيرة؛ حيث تتالى سقوط القطع العسكرية في كافة المدن السورية، وتزايدت هجمات ومواجهات الجيش الحر لقوات النظام، في انتقال مرن من الدفاع إلى الهجوم وعدم انتظار الضربات العسكرية ضده. كما كان يحدث دائماً؛ وصارت السلطة تعتمد بشكل كامل على القوات الجوية أو المدافع أو راجمات الصواريخ، ليظهر للمدقق أن الأجهزة الأمنية يكاد أن يقتصر عملها على بعض المدن الصغيرة وعلى أحياء مترددة فيها نسب كبيرة من الموالين للنظام، بل وحتى في هذه الأحياء، بدأت الناس تفكر ملياً بمستقبلها مع بقية الشعب السوري الثائر.

بعد أن كذب النظام كثيراً عن أن حلب ودمشق تحت سيطرته، فها هو بالكاد يكون له حضور في مدينة حلب، أما العاصمة دمشق فهي تدك كل يوم بالطائرات الحربية، وتقطع أوصالها وكأنها معرضة لهجوم ساحق سينهى السلطة ببضعة أيام، وهو شعور السلطة حالياً، وبالتالي السلطة تنتظر سقوطها.

يخوض النظام السوري معركة مدينة دمشق انطلاقا من أطراف العاصمة التي تشتعل فيها الثورة بشكل لا سابق له، وفي عقل النظام يقبع كابوس مدينة حلب المرعب، حيث زحف الريف إلى المدينة بعد أن حطم قواعد النظام وحرر من قبضته، فهو هناك منذ أشهر عديدة يقارع نخبة جيش النظام، وأعتى أجهزته الأمنية، دون أن تبدو ملامح تراجع أو ضعف أو ارتباك؛ والنتيجة هي خروج حلب عن «استقرار» النظام، وخروج اقتصادها الكبير عن دائرة الاقتصاد الوطني، فدخول حلب في دوامة الثورة أفقد النظام إيرادات محترمة كانت تصب في خزينة الدولة، وضيق الخناق المالي عليه، وإن توقف عجلة الإنتاج في العاصمة الاقتصادية حلب، وتمدد الثورة في كل مكان وتقلص نفوذ النظام، وتوقف إقلاع الطائرات من مطار دمشق الدولي وربما إلى غير رجعة، ومدى هشاشة التوازن النسبي بين المكون العسكري للثورة وبين قوات النظام، بعد أن كانت كفة القوة العسكرية تميل بشكل كاسح لصالح السلطة؛ كل ذلك يتسبب اليوم بتدهور وضع الليرة السورية أمام الدولار، ويعجل من انهيار الاقتصاد السوري، ويدخل النظام في دوامة من الاهتراء والتآكل السريع والمتسارع.

ربما التحرك الروسي في أكثر من منطقة، والإيراني كذلك، يهدفان إلى إيجاد مخرج

يخوض النظام السوري معركة مدينة دمشق انطلاقا من أطراف العاصمة التي تشتعل فيها الثورة بشكل لا سابق له، وفي عقل النظام يقبع كابوس مدينة حلب المرعب

لنهاية سلطة تتآكل، بحيث يتم الحفاظ على ما تبقى من مؤسسات الجيش والدولة، من أجل إبقاء دور سياسي لهم في المستقبل؛ تحرك هذه الدول ليس بالضرورة مرتبط مباشرة بقرارات السلطة، والأخيرة لا تعمل بالموافقة والرفض وفق ذلك، ولكنها بالتأكيد تراقب حلفاءَها، بل شركاءَها في ذبح الشعب السوري، طبعاً لا تبنى المواقف على العواطف والنيات، بل على المصالح وموازين القوى، يعلم حلفاء السلطة أن مجال حركتها صار محدوداً، وأن لديها نقصاً في الإمداد العسكري كجنود ومقاتلين وشبيحة، وأن أجهزتها الأمنية شبه منهارة؛ وبالتالي من الطبيعي أن تتحرك تلك نحو البحث عن توافقات سياسية مع الدول الإقليمية والإمبريالية المؤثرة على المعارضة، من أجل السيطرة على الثورة واقتسام السلطة القادمة.

تأتي فكرة تشكيل حكومة انتقالية من قبل الائتلاف الوطني لقوى المعارضة والثورة، واعتمادها من قبل دول

الأحلام والمستقبل في سورية

كانت تُسرَد لي كم من الأحلام يمتلكها الشباب السوري، بل كل السوريين فتقول، وتعدد لي: لدينا خبرات في الهندسة لإعمار البلاد وفي الطب لمعالجة كل الجرحى والإصابات التي لم تعالج، ولدينا مثقفون كثر وفي كافة المجالات.نحن شعب يميل للاعتراف بالآخر دينياً وقومياً وجنسياً وإثنياً، وتضيف لسنا دمويين ولسنا قتَلة؛ فكل الكلام الذي قيل عن قتل طائفي وحرب طائفية، وغير ذلك، ولو كان صحيحاً لتفتت سورية تماماً، إنها مجرد تخوفات، وتصر على أنه يجب رفضها والتشهير بها.

كنت أسمع وأراقب أفكارها وحركاتها وأحلامها العظيمة... تذكرت قول شكري القوتلي المعروف، لعبد الناصر: لدينا في سورية، أربعة ملايين وجميعهم يعتقد أن لنفسه الذكاء الكافي للنبوة والرئاسة؛ وكل ما يخرجه من عقلية العبيد والطاعة ويساويه بالآخر كمواطن بحقوق متساوية.

سورية، فعلاً كما أشارت هذه الصديقة، لديها الكثير لتفعله من أجل نفسها ومن أجل مكانتها في العالم؛ وفقط لو فهمت ذلك المعارضة! ولكنها لن تفهم ... فمن لم يستوعب كل عظمة الثورة وكل عظمة الشعب وروحه لن يدرك كم نمتلك من الأحلام، وكم نمتلك من الخبرات والقدرات السورية لبناء دولتنا القادمة.

انفتاح الشعب لا طائفيته

دفعت الثورة ألاف السوريون للمشاركة فيها، فبدأت جدران الكانتونات تتحطم، ليظهر أن الشعب بمختلف المحافظات لديه المعاناة نفسها، وهو يعاني من الفقر والذل والاستبداد نفسه، وكلما أمعن النظام استخداماً للطائفية وبث أشكال التمزيق والتفرقة بين أفراد وجماعات الشعب، وجدنا علاقات وصِلات تضامنية تشق طريقها بين الأفراد عابرة البعد الديني والقومي والجنسي، لتخلق لوحة فسيفسائية متآلفة من سوريين، لا زالوا يرددون بحنين وشغف شعارات المظاهرات الأولى حيث مدنيتها كاملة، ويعلنون جهاراً نهاراً أن وظيفة السلاح إيصال الثورة إلى إسقاط النظام، وأن دولتهم القادمة هي دولة لكل السوريين.

الشعب لا ينفك يكرر هذه الأفكار؛ وميله العام تشكل ولا يزال يسلك سلوكاً انفتاحياً ولا يمكنه إلا مواصلة ذلك في فترة ما بعد سقوط هذا الكابوس الذي يدمر سورية؛ ولكننا لا ننكر وجود جماعات معزولة ومستهجنة الحضور والأفكار تتكلم بعقلية تكفيرية، كجبهة النصرة التي لم يعرف بوجودها سوى بعد مرور أكثر من عام ونصف على الثورة؟!.

الانفتاح قائم، وأغلبية الثورة في هذا المنحى، وبالتالي لا مستقبل للطائفية في بلادنا مهما علا صوتها ومهما فُتِحَت لها أبواب الإعلام؛ فالشعب يريد إسقاط النظام وكل عقلية تستمد رؤاها من عقلية الاحتكار واجتثاث الأخر، والعقلية الطائفية هي كذلك، ولذلك رفض الشعب استخدام النظام للطائفية وهو يرفضها حين تحاول جماعات طائفية استخدامها لمصالحها في الدولة القادمة.

بالعربي الفصيح

رسالة من حُمص:

يعني باللهِ شو استفدِت!!؟؟ خرّبت حُمص وأعدِت على تِلتا؛ فرحت بإنك على أساس انتصرت ببابا عَمرو، وناوي تكمل انتصارك بباقي المدينة، تِسع شهور وإنتا نازل سفء وضرب بحُمص، وما خليت شي وما استعملتو، من المدفع والهاوي...ن... للميغ، للحصار ومنع المواد الغذائية والطِبية؛ بس كُل هـ...اد، وما قدِرت تفـ...وت شِبرْ واحد؛ شارع واحد يالله!!... بس حتى يصور التَلفَزيـ...ون السوري، مشان يِرْفع معنويـ...ات موالينك شويْ، يلي صارت بالأراضي... صار صعب عليك حتى تِكْذِب عْلِين؛ ببساطة أخبارن صارت عم تجي من الجنود والعساكر أقربائن يلي بالجبهة، أصدي بالمعركة مع " الإرْهابيين". يعني عم توصلهم صورة عن إنـ...و وضع النظام أسوأ بكتير حتى من أخبار العربية والجزيرة وصفوت الزيات.

لك حتى اللُعبة الطائفية القذرة، والتأجيج الطائفي، خاصةً عند موالينك بحُمص، ما عـ...ادت تِنفعك؛ لـ...يكُن بلشوا يلمسوا على راسُن ويصحوا، ويفكروا لوين آخدهن هالنظام العم ينهار، وهنني أدرى شو عِمِل من البداية حتى يأجج الطائفية، ويُحكمهن فيها، وكيف صار تهجير الناس على أساس طائفي، وكيف تقسمت الأحياء المأهولة من حُمص، لأحياء سُنية، وأحياء علوية ومسيحية، وكيف صارو معرضين للانتقامات بسبب سياساتك الإجرامية والتشبيحة، هلأ الكُل بلش يتحرر من سيطرتك، ويتمنى ترجع حُمص متل ما كانت وأحسن، والناس ترجع على بيوتا وتعيش بسلام، شو عْلاي!!. خليـ...ك هيك متل ما إنت، لا تفكر تُهرُب، أو تِتنحى أو تِقبل بحل سياسي؛ حتى لو اتخلى عنك الكُل، وما بقيلك غير قصرك وشوية حراميية ربطوا مصيرن فيك؛ ولا تِفهم ولا تِستوعب إنو أكتر من نُص الشام صارت خارجة عن سيطرتك، وإنو نهايتك أربت، وإنو خِلصت.. وانتهى الدرس يا غبي!!.